EKŞİ, A., "İslam Hukuku Açısından Doğum Öncesi Cinsiyet Seçimi"
el-Mecelletü'l-ilmiyye li-Riâseti'ş-Şuûni't-Türkiyye 4 (2022): 186-223

İSLAM HUKUKU AÇISINDAN DOĞUM ÖNCESİ CİNSİYET SEÇİMİ

PRENATAL GENDER SELECTION IN ISLAMIC LAW

AHMET EKŞİ
DOÇ. DR.
KOCAELİ ÜNİVERSİTESİ/İLAHİYAT FAKÜLTESİ

ÖZ

Doğacak çocuğun cinsiyeti, aşılanma (döllenme) sırasında kesinleşmekte ve bu da yumurtaya giren sperm hücresinin taşıdığı cinsiyet kromozomunun çeşidine göre olmaktadır. Bu durum anne babanın doğacak çocuklarının cinsiyetini tıbbi yardımla seçebilmelerini de mümkün kılmaktadır. Tıp ilminin bu konuda üzerinde çalıştığı ve önemli ölçüde başarı sağladığı başlıca yöntemler ise "sperm ayrımı" ile "Preimplantasyon Genetik Tanı" yöntemleridir. İslam dini, insan ve toplum için yararlı olabilecek her türlü çalışmayı teşvik eder. Fakat bunların hukuki, ahlaki ve manevi değerler açısından problem oluşturacak ve insanlık için tehlike arz edecek noktalara getirilmesine izin vermez. Bu açıdan bakıldığında doğacak çocukların cinsiyetinin belirlenmesi, cinsiyet ayrımcılığına ve cinsiyetlerin dağılımı konusunda var olan dengenin bozulmasına yol açabileceğinden, herhangi bir zorunluluk olmadıkça yapılması caiz görülmemiştir. Cinsiyet seçimine yönelik müdahaleler ancak tedavisi cinsiyet tercihine bağlı olduğu kesin olarak tespit edilmiş olan kalıtsal bir hastalığı önlemek gibi zaruri bir durumda hukuka uygun kabul edilebilir.

Anahtar Kelimeler: İslam hukuku, cinsiyet seçimi, embriyo, tıp, tedavi.

ABSTRACT

During vaccination (fertilization), the spermatozoid that enters the egg determines the future child's gender based on the gender chromosome. This also allows parents to choose their child's gender with medical intervention. The major techniques employed in this matter are "sperm sorting" and "preimplantation genetic diagnosis."

Islam encourages all kinds of studies that can be beneficial for the society. However, it does not allow them to be brought to a point that will cause a problem in terms of legal, moral, and spiritual values, and pose a danger to humanity. From this point of view, since determining the gender of the children to be born may lead to gender discrimination and disrupt the existing balance in the distribution of genders, it is not considered permissible to do it unless there is an obligation. Interventions on gender selection can only be considered lawful when it is imperative, such as to prevent a hereditary disease whose treatment has been definitively determined to be dependent on gender preference.

Keywords: Islamic law, gender selection, embryo, medicine, treatment.

أكشي، أ.، «اختيار جنس الجنين في الشريعة الإسلامية»
المجلة العلمية لرئاسة الشؤون الدينية التركية 4 (2022): 223-186

اختيار جنس الجنين في الشريعة الإسلامية*

أحمد أكشي
الأستاذ المشارك
جامعة كوجالي/كلية الإلهيات

الملخص

يصبح جنس الطفل المولود محددًا خلال فترة التلقيح، وهذا وفقًا لنوع الكروموسوم الجنسي الذي تحمله خلية الحيوانات المنوية التي تدخل البويضة. يتيح هذا الوضع أيضًا للوالدين اختيار جنس أطفالهم الذين يولدون بمساعدة طبية. يعتبر «فصل الحيوانات المنوية» و«التشخيص الجيني قبل الزرع» من الطرق الرئيسية التي عملت عليها العلوم الطبية، وحققت نجاحًا كبيرًا.

يشجع الإسلام جميع أنواع الدراسات التي يمكن أن تكون مفيدة للإنسان والمجتمع. ومع ذلك فإنه لا يسمح بإيصالهم إلى نقطة ستطرح مشكلات من حيث القيم القانونية والأخلاقية والروحية وتشكل خطرًا على الإنسانية من وجهة النظر هذه -بما أن تحديد جنس الأطفال قد يؤدي إلى التمييز بين الجنسين وتعطيل التوازن الحالي من حيث التوزيع بين الجنسين- فمن غير الشرعي القيام بذلك ما لم يكن هناك أي قُيود. ولا يمكن اعتبار التدخلات من أجل اختيار الجنس مشروعًا إلا في حالة لا غنى عنها، مثل الوقاية من مرض وراثيّ نتج بعد البحث والدراسة أنّ علاجه يكون من خلال تحديد جنس الجنين.

الكلمات المفتاحية: الشريعة الإسلامية، اختيار الجنس، الجنين، الطب، العلاج.

* إن هذه الدراسة، هي النسخة العربية لمقالة نشرت سابقا باللغة التركية وقد أعطى صاحب المقالة لنا حقوق النشر المتعلقة بترجمتها إلى اللغة العربية. ومن يرغب بقراءة نسخة المقالة التركية الأصلية يمكنه الحصول عليها من خلال المعلومات المقدمة أدناه:

Ahmet Ekşi, "İslam Hukuku Açısından Doğum Öncesi Cinsiyet Seçimi", *İstanbul Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi*, yıl; 2013, cilt; 28, sayfa; 85-118.

المدخل

يعتبر الزواج والرغبة في إنجاب الأولاد من حقوق الناس الطبيعية. ومع ذلك قد يفضّل بعض الآباء والأمهات -لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية- أن يكون لديهم أطفالٌ ذكورًا أو إناثًا، ويمكن تحصيل هذه الرغبة عن طريق المداخلات الطبية. وموضوع تحديد جنس المولود قد حظي باهتمام في العصور القديمة؛ فقد تم العثور على بعض الممارسات التقليدية، وكانت منتشرة بين العامة آنذاك، وسنتطرق لهذا الموضوع في أوانه.

لكن التّطورات الحديثة في مجال الطب تُقلِّل من شأن الأساليب التقليدية القديمة ومصداقيتها. وتشير الدراسات في علم الوراثة -خاصة في السنوات الأخيرة- إلى أنه ستكون هناك تطورات مهمّة للغاية في هذا المجال أيضًا.

عمل عالمان في التركيب الجيني البشري لزمن طويل وهما د. Craig Venter ود. Francis Collins وقَامَا في تاريخ 26/6/2000م بعمل مشترك علني في التركيب الجيني، وتَم ذلك العمل بتشجيع الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون. وأوضح كلينتون في الاجتماع الذي ترأسه الغرض من هذه الدّراسات على النحو التالي: «اليوم نتعلّم اللغة التي وضعها الله لخلق الحياة. نتقدّم في رهبة من التّعقيد والجمال والطبيعة الاستثنائية لهذه الهبة المقدّسة من الله. بفضل هذه المعرفة الواسعة، وصلت البشرية إلى عتبة مهمّة للغاية في علاج الأمراض».[1]

تتيح المرحلة الأخيرة في علم الطب اليوم إمكانية اختيار الجنس، والذي يمكننا وصفه بأنّه: «يمكن للأزواج أثناء الحمل تحديد جنس أطفالهم الذين يولدون بمساعدة طبيّة». يمكن أن تؤدي مثل هذه المبادرات إلى التمييز بين الجنسين لأنها تؤدي في الغالب إلى اختيار جنس معيّن، وخاصّة الذكور، ويمكن أن تضرّ بالاستمرارية المتوازنة للجيل. ومن ناحية أخرى، نظرًا لأنه يتمّ إجراؤه على جسم الإنسان أو جزء منه، ويسبب الإجهاض في حالات الحمل غير المرغوب فيه، فإنه يمكن أن يعرّض

[1] أوستون، كاجاتاي ،«عصر جديد في الطب»، مجلة 2000 *Türkiye Klinikleri*، ج 8، ع 2، ص 105.

صحة وسلامة كل من الأم والجنين للخطر. ومع ذلك فإنّ التّطورات في هذا المجال توفّر أيضًا فرصًا جديدة في تشخيص الأمراض الوراثية وعلاجها وتوفّر للعائلات فرصة إنجاب أطفال أصحّاء. في هذه الدراسة، سيتم فحص تطبيقات الدراسات الجينية، التي تشبه السيف ذا الحدّين، لاختيار الجنس من حيث الشرعيّة. ومع ذلك أودّ أن أذكر مُقدّمًا أننا لم نجد معلومات مباشرة عن هذا الموضوع في الكتب الفقهية. لذلك سيتم التعامل مع الموضوع بشكل منسجم مع القواعد الفقهية العامة والأهداف العامة للدّين الإسلاميّ، ومن ناحية أخرى سيتمُّ أخذ الاعتبار لبعض القيم أثناء تقييم هذه الدراسات على الأجنّة، مثل قيمة: «الغرض من الخلق وحماية كرامة الإنسان، وعدم إسقاط التجارب الطبيّة التي تجرى على الحيوان، وعدم التدخل في شخصية الفرد وخصائصه، والبنية الاجتماعية للمجتمع، وعدم تدمير الروابط الأسرية وحماية النسل».[2]

أولًا: التكوّن الطّبيعي للجنين

يوجد في الخلايا البشرية 23 زوجًا من الكروموسومات التي تحمل صفات وراثية. و2 من أصل 46 كروموسومًا يحدّدان الجنس البشري. و23 من الكروموسومات مأخوذة من الأم و23 من الأب. فالحيوانات المنوية والبويضات -وهي خلايا تناسلية بشرية تحمل 23 كروموسومًا وليس -46 عند حدوث الإخصاب سيظلُ الطفلُ يَحمِلُ 46 كروموسومًا، نصفها مأخوذ من الأم ونصفها من الأب.

تكون الكروموسومات (XX) عند النساء والكروموسومات (XY) عند الرجال. فبيض الأم يحمل الكروموسوم (X)، ونصف الحيوانات المنوية الذّكرية تحمل الكروموسوم (X)ونصف الكروموسوم (Y). يأخذ الطفل الذي يولد كروموسومَ (X)من الأم وكروموسومَ (Y)أو (X)من الأب. إذا أخذ كروموسوم (X)من الأب فسيحصل على (X)من الأم، وهنا سيكون جنس المولود فتاة (XX). وإذا أخذ كروموسوم (Y)من الأب فهنا سيكون جنس المولود ذكرًا (XY). أي إنّ ما يحدد جنس الطفل ذكرًا أو أنثى، هو النطفة الذكرية. يُشير قول الله سبحانه وتعالى إلى تلك

[2] أحمد يمان، النسخ الجيني في أحكام الشريعة الإسلامية، *مجلة ديانت الشهرية*، كانون الأول 2000، ص 65.

الحقيقة: «وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى، مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا تُمْنَى»[3] فالنّطفة التي تصبّ في الرّحم هي السّائل المنوي للرّجل.[4]

ثانيًا: طريقة اختيار جنس الجنين.

من المعلوم أنّ بعض الأزواج يرغبون في تحديد جنس مولودهم مسبقًا. ولأن الأساليب والممارسات لتحديد الجنس موضوعٌ مثيرٌ للاهتمام، فإنه يُمكن جمع هذه الأساليب تحت عنوانين رئيسيين هُما:

1- الطرق التقليدية

في القديم كان النَّاس يتناقلون فيما بينهم بعض الطرق والأساليب التي لها علاقة في تحديد جنس الجنين، والتي كانت تُستَخدم في الرغبة في إنجاب الذكور. ويمكن العثور عليها من خلال المصادر التاريخية.

إليك أقدم النصوص الدينية التي وصلنا إليها في هذا الموضوع إلا أنه ليس لها صلة قوية ومباشرة بهذا الموضوع.

أولها عن سيدنا يعقوب عليه السلام، وثانيها عن سيدنا موسى عليه السلام، فقد نقلت بعض المصادر عنهما أنّهما كانا يحضران بعض المؤثرات والمستحضرات الخارجية التي تحمل المرغوب بها في تربية بعض الحيوانات.

يذكر الكتاب المقدس عن يعقوب عليه السلام أنه عمل عند خَاله عشرين عامًا كراعي غنم فَكَثَّر غَنَمه، وعندما ترك يعقوب خاله، قال له خاله: «عَيِّنْ لِي أُجْرَتَكَ فَأُعْطِيَكَ».29 فَقَالَ لَهُ: «أَنْتَ تَعْلَمُ مَاذَا خَدَمْتُكَ، وَمَاذَا صَارَتْ مَوَاشِيكَ مَعِي،30 لأَنَّ مَا كَانَ لَكَ قَبْلِي قَلِيلٌ فَقَدِ اتَّسَعَ إِلَى كَثِيرٍ، وَبَارَكَكَ الرَّبُّ فِي أَثَرِي. وَالآنَ مَتَى أَعْمَلُ أَنَا أَيْضًا لِبَيْتِي؟»31 فَقَالَ: «مَاذَا أُعْطِيكَ؟» فَقَالَ يَعْقُوبُ: «لاَ تُعْطِينِي شَيْئًا. إِنْ صَنَعْتَ لِي هذَا الأَمْرَ أَعُودُ أَرْعَى غَنَمَكَ وَأَحْفَظُهَا:32 أَجْتَازُ بَيْنَ غَنَمِكَ كُلِّهَا الْيَوْمَ، وَاعْزِلْ أَنْتَ مِنْهَا كُلَّ شَاةٍ رَقْطَاءَ وَبَلْقَاءَ، وَكُلَّ شَاةٍ سَوْدَاءَ بَيْنَ الْخِرْفَانِ، وَبَلْقَاءَ وَرَقْطَاءَ

---

[3] النجم 45-46.

[4] الأصفهاني، راغب، *المفردات في غريب القرآن*، دار قهرمان إسطنبول، 1986، ص 756، وابن منظور، أبو الفداء محمد بن مكرم، *لسان العرب*، دار المعارف القاهرة، ج 6، ص 4461.

بَيْنَ الْمِعْزَى. فَيَكُونَ مِثْلُ ذلِكَ أُجْرَتِي.33 وَيَشْهَدُ فِيَّ بِرِّي يَوْمَ غَدٍ إِذَا جِئْتَ مِنْ أَجْلِ أُجْرَتِي قُدَّامَكَ. كُلُّ مَا لَيْسَ أَرْقَطَ أَوْ أَبْلَقَ بَيْنَ الْمِعْزَى وَأَسْوَدَ بَيْنَ الْخِرْفَانِ فَهُوَ مَسْرُوقٌ عِنْدِي»34 فَقَالَ لاَبَانُ: «هُوَ ذَا لِيَكُنْ بِحَسَبِ كَلاَمِكَ»35 فَعَزَلَ فِي ذلِكَ الْيَوْمِ التُّيُوسَ الْمُخَطَّطَةَ وَالْبَلْقَاءَ، وَكُلَّ الْعِنَازِ الرَّقْطَاءِ وَالْبَلْقَاءِ، كُلَّ مَا فِيهِ بَيَاضٌ وَكُلَّ أَسْوَدَ بَيْنَ الْخِرْفَانِ، وَدَفَعَهَا إِلَى أَيْدِي بَنِيهِ.36 وَجَعَلَ مَسِيرَةَ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ يَعْقُوبَ، وَكَانَ يَعْقُوبُ يَرْعَى غَنَمَ لاَبَانَ الْبَاقِيَةَ.37 فَأَخَذَ يَعْقُوبُ لِنَفْسِهِ قُضْبَانًا خُضْرًا مِنْ لُبْنَى وَلَوْزٍ وَدُلْبٍ، وَقَشَّرَ فِيهَا خُطُوطًا بِيضًا، كَاشِطًا عَنِ الْبَيَاضِ الَّذِي عَلَى الْقُضْبَانِ.38 وَأَوْقَفَ الْقُضْبَانَ الَّتِي قَشَّرَهَا فِي الأَجْرَانِ فِي مَسَاقِي الْمَاءِ حَيْثُ كَانَتِ الْغَنَمُ تَجِيءُ لِتَشْرَبَ، تُجَاهَ الْغَنَمِ، لِتَتَوَحَّمَ عِنْدَ مَجِيئِهَا لِتَشْرَبَ.39 فَتَوَحَّمَتِ الْغَنَمُ عِنْدَ الْقُضْبَانِ، وَوَلَدَتِ الْغَنَمُ مُخَطَّطَاتٍ وَرُقْطًا وَبُلْقًا.40 وَأَفْرَزَ يَعْقُوبُ الْخِرْفَانَ وَجَعَلَ وُجُوهَ الْغَنَمِ إِلَى الْمُخَطَّطِ وَكُلِّ أَسْوَدَ بَيْنَ غَنَمِ لاَبَانَ. وَجَعَلَ لَهُ قُطْعَانًا وَحْدَهُ وَلَمْ يَجْعَلْهَا مَعَ غَنَمِ لاَبَانَ.41 وَحَدَثَ كُلَّمَا تَوَحَّمَتِ الْغَنَمُ الْقَوِيَّةُ أَنَّ يَعْقُوبَ وَضَعَ الْقُضْبَانَ أَمَامَ عُيُونِ الْغَنَمِ فِي الأَجْرَانِ لِتَتَوَحَّمَ بَيْنَ الْقُضْبَانِ.42 وَحِينَ اسْتَضْعَفَتِ الْغَنَمُ لَمْ يَضَعْهَا، فَصَارَتِ الضَّعِيفَةُ لِلاَبَانَ وَالْقَوِيَّةُ لِيَعْقُوبَ.43 فَاتَّسَعَ الرَّجُلُ كَثِيرًا جِدًّا، وَكَانَ لَهُ غَنَمٌ كَثِيرٌ وَجَوَارٍ وَعَبِيدٌ وَجِمَالٌ وَحَمِيرٌ.»[5]

علّقت إحدى تفاسير الإنجيل بخصوص هذه الحادثة بما يلي: «هل يمكن لهذه الفروع أن تحدّد حقًا ما إذا كان سيتم رصد الحيوانات؟ قد يكون أو لا يكون هناك أيّ أساس علمي لهذه الطريقة (تشير الأدلة الجينية الجديدة إلى احتمال ذلك). وإلا فكيف تولد الحيوانات كما أراد يعقوب؟ كل هذا يمكن أن يكون معجزةً. لكن الإشارات والتداعيات في تلك القصة تدُلّ على أن يعقوب ذو خبرة بالتربية الانتقائية.[6]

[5] *الكتاب المقدس*، سفر التكوين 30: (43/25). وفي السياق ذاته: فقد ورد ذلك المعنى في بعض المصادر الإسلامية، فقد جاء في كتاب البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير في ج1/ ص: 450 و 451 بتحقيق عبد المحسن التركي عن دار هجر، ط 1999م حيث نقل المؤلف: ويضعها في مساقي الغنم من المياه لينظر الغنم إليها فتفزع، وتتحرك أولادها في بطونها فتصير ألوان حملانها كذلك.

[6] ويليام ماك دونالد، *تفسير الكتاب المقدس* (سلسلة العهد القديم) إسطنبول 70/1.

كما أنّ بعض مصادر التفسير ذكرت تلك الحادثة السابقة أنها وقعت بين سيدنا موسى وشعيب عليهما السلام.[7] ونظرًا لأنّها مماثلة للحادثة أعلاه من حيث المحتوى، فسنكون فسكون مكتفين بالنقل من بعض المصادر ذات الصلة؛ لأن مثل هذه الإضافات للقصص توحي بإمكانية أن تكون من الإسرائيليات. لأن الآية التاسعة والعشرين في سورة القصص: «فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ...» تَدُلُّ على أن القصة المتعلقة بسيدنا شعيب قد انتهت.

على الرّغم من أن الكتاب المقدس يقدم معلومات صحيحة في بعض القضايا التي لم يرد ذكرها في القرآن أو لم يتم شرحها بالتفصيل، إلا أنه يحتوي في الغالب على بيانات متناقضة حول بعض القضايا، ولا يمكن تحديد ما إذا كانت بعض المعلومات أعلاه صحيحة أم خاطئة.[8]

لا يمكن الحكم على ما إذا كانت المعلومات أعلاه عن النبيَين موسى ويعقوب عليهما السلام صحيحةً أو خاطئةً. كما لا توجد معلومات في المراجع الإسلامية المعتمدة عن عمل سيدنا يعقوب عليه السلام كراعي غنم، وعلاقة سيدنا موسى بشعيب عليهما السلام بعد انتهاء فترة خدمته وترك مدينة مدين مع زوجته. لذلك فإن هذه المعلومات التي لم ترد في المصادر الإسلامية والتي يُشك في صحتها بقدر كبير لا تعني أي شيء، فهي معلومة تاريخيّة لا أكثر.

كما أن مسألة جنس الطفل أخذت موضع اهتمام الفلاسفة منذ العصور القديمة. فأرسطو ادّعى أنه إذا سادت الحيوانات المنوية للرجل، يكون الجنين ذكرًا، وإذا سادت بويضة المرأة، فإنه يصبح أنثى. بالإضافة إلى ذلك أنّ الحالة العمريّة للوالدين لها تأثير في تحديد الجنس، أوضح هذا الوضع على النحو التالي: «الحرارة في جسم الرجل والبرودة في جسم المرأة هي الحاكمة في تحديد جنس الجنيين، فالشباب وكبار السن الذين يعانون من نقص في الحرارة فإن أطفالهم من الإناث، بينما أطفال الرجال

---

[7] راجع الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، *جامع البيان*، *وتفسير القرآن العظيم لابن كثير*.

[8] حميد الله، محمد، الإسرائيليات في العلوم الإسلامية ومصدر الرواية غير الإسلامية، *مجلة كلية العلوم الإسلامية بجامعة أتاتورك* (ترجمة إبراهيم كنعان)، سنة: 1977، العدد: 2، ص 303-307.

الدافئين من الذكور». كما يتحدث عن تأثيرات المغذيات والهواء والماء وخاصة الرياح، كما أن الرياح الشمالية تجعل الجنين ذكرًا، والرياح الجنوبية تجعله أنثى».[9]

يروي الإمام فخر الدين الرازي(ت 606/ 1209) في تفسير الآية 72 من سورة النحل،[10] عن الأطباء وعلماء الطبيعة ما يلي: «المني إذا انصبّ إلى الخصية اليمنى من الذكر، ثم انصب منه إلى الجانب الأيمن من الرحم كان الولد ذكرًا تامًا في الذكورة، وإن انصب إلى الخصية اليسرى من الرجل، ثم انصب منها إلى الجانب الأيسر من الرحم، كان الولد أنثى تامًا في الأنوثة، وإن انصبّ إلى الخصية اليمنى، ثم انصب منها إلى الجانب الأيسر من الرحم، كان الولد ذكرًا في طبيعة الإناث، وإن انصبّ إلى الخصية اليسرى من الرجل ثم انصبّ منها إلى الجانب الأيمن من الرحم، كان هذا الولد أنثى في طبيعة الذكور». لكن الرّازي علّق عليه وقال: إن مثل هذا الشرح أو القول لا يمكن قبوله، استنادًا إلى عبارة «خلق الله لكم من أنفسكم أزواجًا» في الآية السابقة.[11]

كما أنَّ الأساليب التقليدية الأخرى فيما يتعلق باختيار الجنس تستند إلى مبدأين (حسب المبدأ الصيني): تغذية الوالدين ووقت الجماع. يدعي بعض علماء الوراثة أن غذاء الأم وما تأكله وتشربه يؤثر على جنس الجنين. وبناءً على ذلك فإن اتّباع نظام غذائي غني بالبوتاسيوم والصوديوم (التي توجد في اللحوم والأسماك والخضروات والشوكولاتة والملح) قبل ستة أسابيع على الأقل من الحمل من قبل الأم الحامل يزيد من احتمالية الإنجاب.

كما أن اتباع نظام غذائي غني بالكالسيوم والمغنيسيوم (التي توجد في الحليب والجبن والمكسرات غير المملّحة والفول والفاصولياء والبروكلي والملفوف) يزيد من احتمالية أن تكون أنثى. يعتمد المبدأ الصيني على ما يلي: النساء في سنّ معينة يمكن أن يحملن بالجنس المرغوب به عن طريق

[9] كايا، محمود، *أرسطو وفلسفته في المصادر الإسلامية*، منشورات إيكين، إسطنبول 1983، ص 171.

[10] ﴿والله جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ سورة النحل الآية 72.

[11] الرازي، *التفسير الكبير*، مفاتيح الغيب ج 8، ص 73، دار الكتب العلمية، بيروت 1990.

الاتصال الجنسي في أشهر معينة. فعلى سبيل المثال، إذا حملت امرأة تبلغ من العمر 24 عامًا في شهر مايو، فسيكون المولود ذكرا، وإذا حملت في نوفمبر، فسيكون المولود أنثى. ومع ذلك، لا يوجد دليل علمي على أن هذه الأساليب المقترحة فعّالة في تحديد جنس الطفل.[12]

2- الطرق العلمية

الطرق العلمية على عكس الأساليب التقليدية تمامًا؛ فالتّطورات في علم الطب جعلت من الممكن اختيار جنس الجنين. والطرق الأساسية التي ابتكرتها العلوم الطبية وحققت نجاحًا باهرًا فيها هي كما يلي:

1- اختيار جنس الجنين قبل تكونه

أ. طريقة فصل الحيوانات المنوية

وهي طريقة الدكتور إريكسون، وتتم بتقسيم الحيوانات المنوية المأخوذة من الذكر إلى قسمين، فهي تحوي على كروموسومات Y و X، لكن هذا الفصل صعبٌ فلا يمكن إعطاء نتيجة ٪100. فإذا كانت الرغبة في وجود طفل ذكر، فتتمّ محاولة الحمل عبر طريقة الإخصاب مع الحيوانات المنوية في المنطقة التي تحتوي على كروموسوم Y. أما إذا كانت الرغبة في وجود طفلة، فتتم تجربة التلقيح بالحيوانات المنوية في المنطقة التي تحتوي على كروموسوم X، وعلى الرغم من أن تطبيق هذه الطريقة يشوبه بعض العيوب الأخلاقية والقانونية، كما سيأتي لاحقًا، كما أن نسبة نجاحها ٪70 قد أثارت جدلًا علميًّا.[13]

وهناك طريقة أخرى تعتمد على المنطق نفسه مثل طريقة إريكسون، ولكن يتمّ فيها تطبيق عملية مختلفة لفصل الحيوانات المنوية إلى مجموعات X و Y وتُسَمَّى هذه الطريقة: «الفرز الدقيق». يتم استخدام

[12] http://www.jinekolojivegebelik.com/2008/07/bebein-cinsiyetini-semek-mmkn-m.html, (15.09.2012).

[13] غولبنار، سيلمين وأرده، بيرنا، تحديد الجنس قبل الولادة من حيث الأخلاقيات الطبيّة، مجلة *Türkiye Klinikleri* لأخلاقيات الطب - القانون - التاريخ 1995، ج 3، ع 2، ص 85-89.

ذلك بطرق، مثل طريقة: flowsitometri [14] وطريقة FISH [15] وفي هذه الطريقة يتم إدخال الحيوانات المنوية التي يتم الحصول عليها بهذه الطريقة إلى الرحم عن طريق التطعيم أو طرق الإخصاب في المختبر. ومعدلات نجاح هذه الطريقة تراوحت بين ٪ 70 و80. [16]

ب. من خلال تَحْدِيد زَمن التلقيح (الإخصاب)

تعتمد هذه الطريقة على مبدأ أن الكروموسوم Y أسرع ويعيش أقل من الكروموسوم X. وهذه الطريقة طوّرها الطبيب Landrum Sheetles. يدّعي المدافعون عن هذه الطريقة أن احتمالَ إنجاب الأُنثى مرتفعٌ في حالات الحمل التي تبدأ بالجماع أثناء الإباضة. هذا الاحتمال في الأيام التي تلي الإباضة. لكن Elizabeth Whelan ترى العكس تَمَامًا، وتناقش في نجاح هذه الطريقة في تحديد الجنس.[17] وعلى الرغم من وجود بعض المعلومات التقليدية حول تحديد فترة الإباضة بشكل دقيق - مثل قياس درجة حرارة الجسم يوميًا- إلا أن الطريقة الأكثر دقة هي مراقبة مستويات الهرمون بانتظام بمساعدة طبية.[18]

2- اختيار جنس الجنين بعد تكوّنه

أ- تحديد جنس الجنين مخبريًّا قبل نقل البويضة الملقحة إلى رحم الأم

يتم تحديد جنس الجنين قبل نقل البويضة الملقحة إلى الرحم تحت إشراف مختبري -أثناء الإخصاب ونقل الأجنة ضمن عملية مخبرية- وهي إحدى طرق علاج العقم- ويمكن بذلك إعطاء نتيجة دقيقة لا احتمال

---

[14] هو فحص الخلايا في السائل المنوي انظر: فاطمة تانيلي تقنية التّدفّق الخلوي واستخدامها في المختبرات السريرية، *المجلة التركية للكيمياء الحيوية السريرية*، سنة: 2007، المجلد: 5، العدد: 2، ص 72.

[15] وهي طريقة التهجين المعروفة راجع: ديميراي ، إبرو ويلماز ، أوزليم مقاومة المضادات الحيوية في هيليكوباكتر بيلوري والطرق الجزيئية المستخدمة في تحديد المقاومة، *مجلة علم الأحياء الدقيقة*، سنة: 2005، العدد: 39، ص 399-408.

[16] http://www.jinekolojivegebelik.com/2008/07/bebein-cinsiyetini-semek-mmkn-m.html, (تاريخ الوصول:15.09.2012).

[17] http://www.jinekolojivegebelik.com/2008/07/bebein-cinsiyetini-semek-mmkn-m.html, (تاريخ الوصول: 15.09.2012).

[18] غولبنار، *"تحديد الجنس قبل الولادة من حيث الأخلاقيات الطبّية"*، ص 87.

للخطأ فيها. والتشخيص الجيني قبل الزرع -والذي يستخدم أيضًا في تشخيص الأمراض الوراثية وعلاجها- هو الطريقة التشخيصية الأكثر تقدمًا والأكثر تحديدًا في هذا المجال. في هذه الطريقة بعد الاختبار الجيني للأجنّة -أثناء تطبيق التلقيح الاصطناعي- يتم اختيار الأصحّاء فقط أو من الجنس المطلوب ونقلها إلى الأم، ويتم إماتة الأجنّة المريضة أو التي ليست الجنس المطلوب. ومع ذلك فإن إماتة الأجنة التي تتكوّن من مزيج من الحيوانات المنوية الذكرية والبويضة الأنثوية، وتمتلك خصائص كائن حي قد أثار مناقشات حول الطبيعة القانونية للتدخلات الطبية لاختيار الجنس؛ لأنّ كلمة الجنين التي تدل على بداية حياة الإنسان تستدعي اهتمامًا كبيرًا.[19]

تبدأ حياة الإنسان من اللحظة التي يَتَّحِد فيها الحيوان المنوي الذكر والبويضة الأنثوية ويتم الإخصاب. وقد أشار القرآن إلى هذا الموقف على النحو التالي: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾[20] ومعنى «الأمشاج» التي في الآية عند ابن منظور «اختلاط الدم بالسائل المنوي».[21]

وفي تفسير هذه الآية يروي ابن كثير عن ابن عباس ما يلي: «من نطفة أمشاج: يعني ماء الرجل وماء المرأة إذا اجتمعا واختلطا، ثم ينتقل بعد من طور إلى طور وحال إلى حال ولون إلى لون. ثم يقول ابن كثير: «وهكذا قال عكرمة ومجاهد والحسن والربيع بن أنس: الأمشاج هو اختلاط ماء الرجل بماء المرأة».[22] كما تفيد آية «مِن نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ» مِن نَاحِيَةٍ أُخرى: «هذا الماء يخرج مِن ماء الرجل وعظام ثدي المرأة».[23] وفَسَّره الإمام الرازي (ت 1209/606) على أنه «خلط بين المائين» أي هو: إخصاب البويضة بواسطة الحيوانات المنوية.[24]

---

[19] http://www.jinekolojivegebelik.com/2008/07/bebein-cinsiyetini-semek-mmkn-m.html, (erişim 15.09.2012).

[20] الإنسان، 2/76.

[21] ابن منظور، *لسان العرب*، 4207/6.

[22] ابن كثير، *تفسير القرآن العظيم*، 206/3.

[23] الطارق 7/86.

[24] انظر: الرازي، *التفسير الكبير*، 209/30.

أَما الإمام الغزالي (ت 1111/505) فكان تفسيره فيما يتعلق ببدء الحياة أمرًا مذهلًا للغاية حيث يقول: «مبدأ سبب الوجود من حيث وقوع المني في الرحم لا من حيث الخروج من الإحليل لأن الولد لا يخلق من مني الرجل وحده بل من الزوجين جميعًا». [25] يقبل الغزالي ما يتم إنتاجه في الرّحم منذ لحظة الاتحاد على أنّه «مرحلة من مراحل الوجود الإنساني» ويقول: وأول مراتب الوجود أن تقع النطفة في الرحم وتختلط بماء المرأة، وتستعد لقبول الحياة وإفساد ذلك جناية. [26]

بالنظر إلى تقييمات المفسرين والغزالي معًا، من أجل تسمية بنية «نواة بشرية» في كلّ من الإخصاب في المختبر والتخصيب الطبيعي، يجب أن تكون النطفة قادرةً على الدخول إلى الرحم والاحتفاظ بها عن طريق الانقسام بطريقة صحية بعد مرحلة التلاقح.

لذلك، لا يمكن الادّعاء بأن كلّ نطفة هي إنسان وأن كل نطفة لديها القدرة على التَّمَاسك. ولهذا السّبب فإن أهم طريقة لإظهار حياة الجنين هي الاحتفاظ به بنجاح في رحم الأم. هذه المرحلة تسمى بـــ: Blastosist، والتلقيح يحدث في اليوم الخامس والسادس والسابع. وقبل ذلك الوقت لا يمكن وضع أي اعتبار لهذه النطفة، أي لا معنى طبي أو ظروف حياتية طبيّة مائة بالمائة. [27] وهنا لا نرى مشكلة في إجهاض الأجنة التي لم توضع في الرّحم أو التي لم تنجح في التمسك بالرّحم في التدخلات العلاجية.

ب. تحديد جنس الجنين عن طريق التشخيص قبل الولادة

يجب أن يتراوح الجنين في الحامل بين 9-12 أسبوعًا، وعند أخذ العينات من المشيمة 15-17 أسبوعًا حتى يمكن فحصه عن طريق الفحص الذي يعرف بـ: amniyosentez. وفي بعض البلدان يتمّ تحديد جنس الجنين في وقت لاحق من الحمل، وذلك باستخدام الموجات فوق الصوتيّة (USG)، على أن هذه الممارسات تثير مشكلات أخلاقية

[25] انظر: *إحياء علوم الدين* للإمام محمد بن محمد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2/58-59 طبعة سنة 1989.

[26] Karaman, Hayrettin, *Hayatımızdaki İslam*, İz yayıncılık, İstanbul, 2002, s. 79-80.

[27] كهرمان، سمرا، *الاجتماع التشاوري للقضايا الدينية المعاصرة*، 2/16-18 نوفمبر 2007، كيزيلجاهمام - أنقرة، (النشر السريع. محمد بولوت)، أنقرة، 2009، ص 238.

وقانونية مهمّة للغاية؛ لأنه إذا كان الجنس المحدد غير مرغوب فيه يتم إنهاء الحمل. وبهذه الطريقة لا يمكن أن يتدخّل الآباء في تحديد جنس طفلهم الذي يريدونه، ولكن يمكن معرفة هل تمَّ اختيارهم وإلا أمامهم الإجهاض.[28]

إن من أهمّ أهداف الإسلام حماية حياة الإنسان، وهو حقٌّ أساسي منحه الله عند مرحلة العَلَقَة في بطن الأم، ولم يُسمح لأي شخص، بما في ذلك الوالدان، بالتدخل في هذا الحق بعد مرحلة العلقة.[29] وذلك لأن الجنين ينال حق الحياة حيث لم يعط ذلك من قبل والديه بل منح من الخالق سبحانه وتعالى مباشرة وليس من الوالدين. وعلى الرغم من أن للوالدين الحق في اختيار الإنجاب وعدمه في البداية، كما أن الإسلام يسمح باستخدام وسائل لمنع الحمل، إلا أنه ليس لهم الحق في التخلص بشكل غير شرعي وإنهاء حياة الطفل بعد حدوث الإخصاب.[30]

ثالثًا- العوامل التي تؤثر على اختيار الجنس قبل الولادة

1- : أسباب فطرية

أحد الأهداف الرئيسية للزواج هو إنجاب الأطفال، ولهذا السّبب فإن إنجاب الأطفال عن طريق الزواج هو حاجة طبيعية. وقد ذكر القرآن ذلك على لسان إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ﴾.[31] وتَمَّ استحضار ذلك في دعاء سيدنا زكريا أَيضًا حيث قال: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾.[32] وفي آيات أخرى تمّ العبير عن ذلك حيث قال الله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾.[33] وفي سورة الفرقان عند ذكر قوله تعالى: « وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ....»[34] ذكر الله دعاء عباده المؤمنين

---

[28] أيدين، أويكو ديديم، الأبعاد الأخلاقية والقانونية لتحديد الجنس مسبقًا، *مجلة نقابة المحامين في أنقرة*، 2/1982، ص 85-121.

[29] كرمان، *الاجتماع التشاوري في القضايا الدينية المعاصرة* 254/2.

[30] بارداك أوغلو ، علي، الحياة الجنسية، *علم الحال*، الأول والثاني، ديفانتاس، إسطنبول، 1999م، ج 2، ص 137.

[31] الصافات، 100/37.

[32] آل عمران، 38/3.

[33] مريم، 5/19.

[34] الفرقان، 63/25.

فقال: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾،[35] وعَنوَن البخاري في صحيحه باسم: «باب الرغبة في الأولاد»، وفي هذه الرواية أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم صحابته بأن يتصرّفوا ويعاشروا زوجاتهم بإحسان، وأن يسألوا الله الأولاد.[36]

بعض علماء الفقه الإسلامي المعاصرين مثل محمد عثمان شُبير يعتمد على دعاء الأنبياء ويوقلون: «ويَجوز عَمَل مَا يَجوز طَلَبُه». لقد كان نقاشهم بناء على قاعدة: «اختيار جنس الجنين قبل الحمل شرعي»، وذكروا بأن هذه القاعدة مقتصرةٌ على الحالات الفردية النادرة للغاية الخاصة الضرورية.[37]

نعم، جاء في بَعض كتب التفاسير بناء على تعبيرات بعض الأنبياء مثل سيدنا إبراهيم بقوله: «صالحًا» وسيدنا زكريا بقوله: «وَلِيًّا» بأنهم طلبوا أولادًا ذكورًا.[38] إلا أنّ سيدنا إبراهيم وزكريا استخدما كلمات «صالحًا» و«وليًّا» و«طيبًا» أثناء دعائهم غير مشيرين إلى جنس الطفل، ولكن ذكروا خصائص الطفل، مثل «قَويًّا» و«حَسَنًا»، «أَمِينًا». كَما أشار شارحا صحيح البخاري الإمام ابن حجر العسقلاني والإمام العيني عندما نصح رسول الله صلى الله عليه وسلم سيدنا جابرًا رضي الله عنه في قوله: «الكيس» قالا: «هو مُطلق الولد».[39]

هذه النصائح والدعوات الصادرة عن الأنبياء هي في الواقع تعبير عن رغبة كلّ من يتوقع فهم يوقولون، «لا يهمّ إذا كان طفلنا ولدًا أو بنتًا، طالما أنه يتمتّع بصحة جيدة وعافية».

---

[35] الفرقان، 74/25.

[36] *صحيح البخاري*، "النكاح" 121.

[37] شبير محمد عثمان، مَوقع الإسلام من الأمراض الوراثية *دراسات فقهية في القضايا الطبية المعاصرة*، دار النفائس، عَمّان، 2001م، ص339-340.

[38] الرازي، ج 26، ص 132، النسفي، أبو البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، *تفسير النسفي مدارك التنزيل في حقيقة التأويل*، تحقيق إبراهيم محمد رمضان، دار القلم، بيروت 1989م، 972/2؛ الألوسي شهاب الدين محمد بن عبد الله، *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*، دار إحياء التراث العربي بيروت، 89/15-90.

[39] *فتح الباري بشرح صحيح البخاري* لابن حجر العسقلاني، I-XIII تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي بيروت.

2- العوامل الاجتماعية والثقافية

من أكثر الحقوق التي شجّع الدين على رعايتها هي: رغبة الآباء في إنجاب الأطفال، ومع هذا قد يفضل بعض الآباء أن يكون طفلهم ذكرًا أو أنثى لأسباب مختلفة. فعلى سبيل المثال؛ قد يفضل الزوجان مع البنت الواحدة أو أكثر أن يكون لديهم صبي والعكس صحيح. ومن ناحية أخرى، فإن فكرة «الطفل من جنس معين» قد تكون خاصية لبعض القضايا المهمة للوالدين. فمثلا فصَّل القرآن الكريم في قصة زوجة عمران لدما كانت حاملًا، فهي أخذت بالاعتبار جنس الطفل التي كرّسته لخدمة البيت المقدّس، فقد قال الله تعالى في ذلك: ﴿إِذْ قالَتِ امْرَأَتُ عِمْرانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ ما فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي أَنك أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ فَلَمَّا وَضَعَتْها قالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُها أُنْثى وَاللهُ أَعْلَمُ بِما وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثى وَإِنِّي سَمَّيْتُها مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُها بِكَ وَذُرِّيَّتَها مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجِيمِ﴾.[40]

كانت والدة مريم أثناء نذرها ترغب بذكرٍ، وهذه عادة قومها، ولأنَّ مثل هذا النذر والتفرّغ للعبادة في المعبد كان مسموحًا به فقط للصبيان في ذلك المجتمع. أما الفتيات فلم يكن يعتبرن صالحة أو أهلا لخدمة المسجد بسبب الحيض وظروف خاصة أخرى.[41]

استجاب الله لطلب زوجة عمران، كما استجابته لطلب سيدنا إبراهيم وزكريا عليهما السلام. ومع ذلك فقد أنجبت زوجة عمران بنتا، وليس صبيًا، بل بنتًا ذات صفات سامية.

الضغط الاجتماعي والتقاليد، التي تتشكل من أفكار مثل أن الجنس البشري يمكن أن يستمر من قبل الابن، وأن الرجل يحمي الأسرة، يمكن اعتبارها من بين العوامل التي تؤثر على اختيار الجنس.

وعرب الجاهلية كانوا يتّهمون نبينا صلى الله عليه وسلم بأنه «أبتر» كما في سورة الكوثر، أي مقطوع ماؤه، لأن أبناءه لم يبقوا على قيد الحياة،

---

[40] سورة آل عمران، 35-36.

[41] انظر *تفسير الرازي*، 24/8، وكرمان، خير الدين؛ تجريتشي، مصطفى؛ دونمز وإبراهيم كافي. جوموش، *صدر الدين طريق القرآن: المعاني والتفسير*، منشورات رئاسة الشؤون الدينية، أنقرة، 2003-2004.

وفي المقابل كان أحدهم كما تقول الآية: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾،[42] وكانوا يدفنون بناتهم وهن يعشن كما في سورة التكوير «وإذا الموءودة سئلت بأي ذنب قتلت»[43] وكان ذلك نتيجة الضغط الاجتماعي وتفضيل التقاليد بين الجنسين.

غضب الله من كلام المشركين وأعطى نبينا صلى الله عليه وسلم البشارة بنهر الكوثر، ولم يكتف بأن خفّف حزن النبي فحسب، بل ذكر أيضًا سوء تفكير العرب الجهلة الذين يعطون الأولوية للتمييز بين الجنسين.

وكذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حزن على وفاة ولده إبراهيم فقال: « إن العين تدمع والقلب يحزن ولا نقول إلا ما يرضى ر نا وإنا بفرا ا إبرا يم لمحزونون»[44] وهنا قال المشركون «لم يبق للنبي صلى الله عليه وسلم أبناء يبقون في نسبه».[45] ولكن رسول الله مثل كل الآباء، يشعر بألم ابنه في قلبه. علاوة على ذلك، ربما يكون الله جل جلاله قد أكرم نبيّه بدوام نسبه من طرف ابنته فاطمة، وربما هذا يشير إلى أن التمييز بين الجنسين ليس مهمًا في استمرارية النّسب.

كما في الماضي كذلك اليوم توجد آراء ومواقف وسلوكيات سلبية تجاه الفتيات. في أنحاء من بلدنا، لوحظ أن العائلات تعامل أطفالها وفقًا لنوع جنسهم لأسباب مختلفة. تُظهر هذه الملاحظات والأبحاث أن الأولاد الذكور يختلفون عن الفتيات في المجتمع. هناك تأثير للثقافة التقليدية في تَكوُّن هذا الفهم. وهناك عبارات مشهورة وأمثال شعبية تدعو إلى تقديم الفتيان وجعل الفتيات درجة ثانية.[46]

هناك أسباب معينة لتفضيل الأولاد الذكور على الفتيات في مجتمعنا. تلعب العديد من الأسباب النفعية دورًا في الرغبة في الحصول على الذكور، مثل المساعدة المالية وطلب الدعم في سنّ الشيخوخة. تؤخذ هذه الاعتبارات في المساهمات الاقتصادية المستقبلية والحالية للابن في

[42] النحل، 58/16.
[43] التكوير، 8/81.
[44] *صحيح البخاري* كتاب الجنائز 47.
[45] محمد بن سعد بن منيع الزهري، *كتاب الطبقات الكبير*، المحقق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي، سنة النشر: 1421–2001، 111/11.
[46] عبد الرحمن قصاب أوغلو، التمييز بين الأطفال في القرآن، *مجلة كلية أصول الدين بجامعة فيرات*، 2005، ع10-1، ص 75-96.

الأسرة. يعتبر العمل اليدوي للرجل وقوة معصمه امتيازًا خاصة في المناطق الريفية. يتم تقدير الأولاد الذكور أكثر لأنّهم سيواصلون اسم العائلة. وتعتبر «الذكورة» رمزًا للقوة.[47] هذا الفهم جلب معه تقاليد مشهورة للبحث عن طرق مختلفة لولادة طفل ذكر للمرأة الحامل، مثل كتابة التمائم، وزيارة القبور، والنذر في يوم الزواج، ووضع الصبي في حجر العروس، أو يوضع على السرير ويُدحرج. ونصح المرأة التي ستلد برعاية أبنائها كثيرًا.[48]

هذه العوامل المجتمعية تؤدي للتمييز بين الجنسين والطلاق وإلى كوارث أسرية مختلفة في بعض العائلات حيث يوجد العديد من الفتيات ولا يوجد فتيان وكذلك العكس. وفي مثل هذه الحالات، ومن أجل الحفاظ على وحدة الأسرة ومنع الظلم والعنف ضد المرأة، يقول بعض الفقهاء: « الضرر يزال». وذكروا أن التفضيل بين الجنسين مسموح به بشرط أن يكون فرديًا وعلى أساس القاعدة العامة.[49]

كل من الأولاد والبنات بشر، وهما متساويان في القيمة كمبدأ إنساني عالمي. يعبّر القرآن عن هذا المبدأ الشامل على النحو التالي: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّه عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾.[50]

بناءً على هذا المبدأ، يمكننا القول إن اختيار الجنس بدوافع من شأنه أن تسبب التمييز بين الجنسين من خلال الخضوع لرغبات الوالدين التعسفية والضغط الاجتماعي هو أمر مخالف للقانون. لأن نتائج الدراسات في هذا المجال في العلوم الطبية تزيد من مطالب الناس في هذا الاتجاه يومًا بعد يوم.

وأذكر مثالا على ذلك فقد فقدت عائلة في إنجلترا مكوّنة من خمسة أشخاص ابنتهم نيكول في حادث مروري فقررت العائلة إنجاب فتاة مرة أخرى تعويضًا عن نيكول التي فقدوها. تمّ رفض طلباتهم في المستشفى

---

[47] كوكنل، أوزكان، *شبابنا يبحثون عن هويتها*، دار Altın Kitaplar للنشر، إسطنبول،2001، ص 309-311.

[48] عبد الرحمن قصاب أوغلو، التمييز بين الأطفال في القرآن ص 75.

[49] الميامن، ناصر عبد الله، "حكم اختيار الجنين في الشريعة"، *مجلة المجمع الفقه الإسلامي*، 2006/1427، ج 19، ع 22، ص 75.

[50] الحجرات، 13/49.

في هذا الصّدد بسبب العقبات القانونية. بناءً على ذلك، تقدّمت الأسرة بطلب إلى السلطات مع صورة نيكول وطلبت إعادة تقييم القانون ذي الصلة، لكن طلبهم لم يسفر عن نتيجة إيجابية.[51] في رأينا، لا يمكن مراعاة مثل هذه الحالات والاستجابة لطلباتهم واعتبار هذه الحالات حالات تُوصف بالبراءة وتحمل في طياتها تأثيرًا إيجابيًا للأفراد خلال حياتهم.

3- العوامل الاقتصادية:

د تكون عوامل مثل نمط الإنتاج، وخصائص القوة العاملة التي يتطلّبها هذا الإنتاج، وعدم قدرة الشيخوخة على العمل كالحرب مثلًا تساعد في تفضيل الجنس الذكري. وقد تطلب شركات التأمين تقارير تحتوي على نتائج الأبحاث الجينيّة قبل عقد التأمين الصّحي أو بعض الشركات قبل التوظيف. علاوة على ذلك، في بلدنا، يلزم تقديم تقرير صحيّ كامل بالمستشفى للتوظيف، بما في ذلك المؤسسات العامة، وبالتالي، يُلاحظ أن بعض المشكلات الصحيّة تعيق التّوظيف. هذا يخلق أساسًا قانونيًا لأصحاب العمل وشركات التأمين لطلب نتائج الاختبارات الجينية. لأنّه مع نتائج الاختبار هذه، يمكن لشركة التأمين أن تجد الفرصة لتمييز الأشخاص المصابين بمرض يتطلب تكاليف عالية،[52] وصاحب العمل لديه مرض يقلّل من إنتاجية العمل. وبالتالي، لا يتم توظيف الأشخاص المعروفين أنّهم مصابون بمرض، أو الأشخاص الذين يحملون جينًا معينًا لا يتم تزويدهم بالتأمين على الحياة أو التأمين الصحي.[53]

مع القرارات التالية الصادرة عن الاتحاد الأوربي بشأن «الفحص الجيني قبل الولادة والتشخيص الجيني قبل الولادة والاستشارات الجينية ذات الصلة» بتاريخ 21,06,1990 و10,02,1992، تم تقديم بعض التوصيات

---

[51] ويلكينسون، ستيفن، التمييز الجنسي، اختيار الجنس والتوازن الأسري

[52] مثال ذلك مرض هنتنغتون، الذي يسبب تلفًا في أجزاء من الدماغ، ويُحدث مشكلات تدريجية عقلية وعاطفية، ويصاب به من هو في سن 30 إلى 40. وهو مرض وراثي. (كوجاتورك، أوكان، معجم المصطلحات الطبية، مكتبة نوبل للطب، إسطنبول 2006، ص 347.

[53] قوناك، ف. زهرة، الجينات وأخلاقيات علم الأحياء والقانون، مقالات عن قانون الصحة (العنوان: هيئة تحرير نقابة المحامين في إسطنبول)، منشورات نقابة المحامين في إسطنبول، لإسطنبول، 2012، ص 61.

لمنع مثل هذه المطالب وبالتالي التمييز. تلك المتعلقة بموضوعنا هي كما يلي:

- الاستفادة من التأمين الصحي والمشاركة في أنشطة معينة والتوظيف لا يمكن أن تكون ضمن شروط اختبارات الفحص الجيني.

- يجب ألّا يكون لشركات التأمين الحق في طلب إجراء اختبار وراثي لإبرام أو تعديل عقد التأمين.[54]

4- أسباب طبية

في عصرنا هذا هناك ما يقرب من 160 مرضًا أو أعراضًا لكروموسوم X معروفة، تنتقل عن طريق الجنس. الغالبية العظمى من هذه الأمراض الكروموسومية –الموروثة- كقاعدة عامة يؤثر فقط على الرجال. في بعض الحالات التي تكون فيها الأم حاملا، قد تظهر الاضطرابات في الوليد. مرض الهيموفيليا أحد هذه الأمراض. قد يؤدي بعض حالاته إلى الوفاة في مرحلة الطفولة المبكرة.[55] وهنا قد يرغب الزوجان المصابان بمثل هذه الأمراض الوراثية في عائلة الأم في أن يكون طفلهما فتاة. وفي هذه الحالة، يتم تطبيق التشخيص الجيني قبل الزّرع (PGD)، والذي يعطي نتائج إيجابية بنسبة ٪100 في تحديد جنس الطفل. للتطبيق، أولًا وقبل كل شيء، يتم أخذ عدد قليل من البويضات النّاضجة من رحم الأم الحامل في مختبرات تطبيق التلقيح الاصطناعي، ويتم تخصيبها بالحيوانات المنوية الذكرية. فتنقسم هذه البويضات المخصبة إلى ثماني خلايا. ويتم أخذ عينة خلية واحدة من هذه الأجنة المقسمة، ويتم إجراء خزعة وفحص كروموسوماتها تحت مجهر خاص. بفضل هذه الخلية، لا يمكن فهم جنس الجنين فحسب، بل أيضًا التركيب الجيني بأكمله. بعد فحص كروموسومات الخلايا، يتم وضع الجنين الجنسي السليم أو المرغوب فيه في رحم الأم. الهدف الرئيسي من تطبيق هذه الطريقة ليس تحديد الجنس، ولكن منع بعض الأمراض الوراثية مثل الهيموفيليا أو هزال العضلات.[56]

---

[54] هاكري، هاكان، *القانون الطبي*، دار سيشكين للنشر، أنقرة، 2012، ص 239-240.

[55] إردمير، أسيغول دميرهان، "الحاجة إلى الاستشارة في الأمراض الوراثية ومكانها في الممارسة الطبية"، مجلة *Türkiye Klinikleri* لأخلاقيات الطب - القانون - التاريخ ، السنة: 1998، ج 6، ع 2، ص 73-82.

[56] غولبنار، "تحديد الجنس قبل الولادة من حيث الأخلاقيات الطبيّة"، ص88.

في العديد من البلدان اليوم بما في ذلك تركيا، يُلاحظ أن الناس يختارون جنس طفلهم بدوافع مماثلة لما سبق، ويجهضون الجنين الذي لا يريدونه قبل ولادته. فعلى سبيل المثال في ولاية مهاراسترا الهندية تحديد جنس المولود الذكر الذي سيولد عن طريق بزل السائل الأمنيوسي وإجهاض الإناث بمساعدة طبية كان شائعًا. ومع نشوء صراع بين المجتمع حول هذه القضية، صدر قانون يمنع هذه الممارسة في عام 1988، لكن لم يتم تطبيقه بسبب إحجام القوى السياسية المحلية. في دراسة أجريت في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1989، تقرر أن جميع العائلات التي تريد اختيار جنسها تفضل طفلًا ذكرًا. هذه العائلات في الغالب من أصول هندية وباكستانية وأفريقية وإسبانية. كانت أسباب هذه التفضيلات هي ٪40 من القوى العاملة والاقتصادية و ٪30 من العوامل الثقافية.[57]

رابعًا: اختيار جنس الجنين من الناحية الشرعية

يشجّع دين الإسلام على جميع أنواع الأعمال التي يمكن أن تكون مفيدة للناس والمجتمع. ومع ذلك، فهو لا يوافق على إيصالهم إلى نقطة ستنتج مشكلةً من حيث القِيَم الأخلاقية والروحية والقانونية والإنسانية. إن استخدام التكنولوجيا لصالح البشرية أمر مدعوم أيضًا من قبل السلطات العلميّة والقانونيّة. وفي هذا الصّدد، لا يمنع الدّين الإسلامي إجراء الدراسات البيولوجية والطبية على الأجنّة، بشرط ألا يتضرّر الإنسان والبيئة وكذلك التوازن البيئي والمجتمع. المهم أن النتائج العلمية التي تمّ الحصول عليها من خلال الدراسات العلمية على الجنين تتوافق مع القانون وتستخدم لخير البشرية. في هذا السياق، من الممكن سرد الشروط اللازمة لشرعيّة اختيار الجنس على النحو التالي:

1- ألّا يُضَرَّ بقيمة وكرامة الناس

﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾[58] ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾،[59] ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ

[57] المرجع السابق.
[58] الإسراء، 70/17.
[59] التين، 4/95.

تَعْمَلُونَ﴾،[60] ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾.[61]

تلك تعبيرات القرآن عن هذه القيمة العظيمة التي أعطاها للبشر، على عكس الكائنات الأخرى. ومن ناحية أخرى فقد حُرِّمت في الإسلام جميع أنواع التدخّلات الضارة ضد الإنسان، وذلك من خلال حماية المقاصد الخمسة، وهي: الدين والنفس والعقل والنسب والمال.

على الرغم من أن بعض التدخّلات لا تشكّل ضررًا مباشرًا مثل القتل والجرح والزنا، لكنّها يمكن أن تُعرّض سلامة أجساد الناس وحياتهم وأجيالهم للخطر كالتدخّلات التي تهدف إلى اختيار الجنس. وهنا يُحرّم الدين الإسلامي القتل من أجل حماية الحياة والتمييز على أساس الجنس من أجل حماية الجيل واستمراره، ويشجّع على الزواج والإنجاب. وفي الحديث التي روته السيدة عائشة عن نبينا صلى الله عليه وسلم قال: «النِّكَاحُ من سُنَّتِي فمَنْ لمْ يَعْمَلْ بِسُنَّتِي فَليسَ مِنِّي، وتَزَوَّجُوا؛ فإني مُكَاثِرٌ بِكُمُ الأُمَمَ...»[62]

الأسرة، التي تأسست نتيجة هذه التوصيات وما شابهها وتشكّل أصغر بنية اجتماعية في المجتمع، لها أغراض عديدة. أهمها هو المساهمة في استمرار الجنس البشري من خلال تربية أجيال صحيحة، وجلب الأفراد النافعين إلى المجتمع.[63]

من جهة أخرى فإن تحريم كلّ محاولات تدمير الحياة البشرية، ابتداءً من الجنين الذي له خصائص الإنسان الحي، منذ لحظة ولادته هو لخدمة الغرض الرئيسي. لهذا السبب لا يمكن أن يكون هناك مبرر لإنهاء حياة الإنسان مثل ما ورد في النصوص الآتية:

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾[64]، تُظهر هذه الآيات أيضًا أنّ النتائج التي تبدو

---

[60] يونس، 14/10.
[61] البقرة، 151/2.
[62] رواه ابن ماجه، كتاب النّكاح برقم 1.
[63] راجع القرطبي، *جامع الأحكام*، 24/1، تحقيق عبد الله عبد المحسن التركي مؤسسة الرسالة بيروت.
[64] الإسراء، 31/17.

أنّها نتاج إرادة الإنسان وجهده، بما في ذلك آثار التدخلات الطبية، على مسألة إنجاب الطفل وجنس الطفل، والتي لها أهمية كبيرة بالنسبة للناس، هي في الواقع لا تنفصل عن المشيئة الإلهية، وتحدث في إطار قوانين الله. بالإضافة إلى ذلك، يُشار في هذه الآيات إلى أن أي محاولة للتمييز بين الذكر والأنثى تتعارض مع الضوابط الإلهية.

2- يجب أن تهدف مداخلات ترجيح أحد الجنسين إلى غرض العلاج والتداوي

من أجل أن يكون التدخل على جسم الشخص أو جزء منه مشروعًا، يجب أن تتمتّع هذه المحاولة أولًا بجودة التدخل الطبي. يعتبر كلّ تدخّل يتمّ إجراؤه لغرض العلاج، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل الأشخاص المصرّح لهم بممارسة المهنة وفن الطب، بما يتماشى مع البيانات الموضوعية للعلوم الطبية، عن طريق إبلاغ الشخص المعنيّ، والحصول على موافقته، ضمن مفهوم التدخل الطبي كسبب للامتثال للقانون. لذلك، من أجل أن تكون التدخلات المتعلقة باختيار نوع الجنس قبل الحمل قانونية؛

* يجب أن تتم إجراءات التشخيص من قبل الاختصاصيين

* قبل إجراءات التشخيص، يجب توفير التوضيحات اللازمة والحصول على الموافقة.

* أن يتم ذلك وفق قواعد العلوم الطبية.

* يجب أن يكون لغرض التشخيص أو العلاج بشكل مباشر أو غير مباشر. وبالتحديد، قد تكون هناك حالة أساسية مثل علاج مرض وراثي يُلاحظ اعتمادًا على الجنس، أو حاجة يمكن اعتبارها في نفس حالة الضرورة.[65] وبالتحديد، قد تكون هناك حالة أساسية مثل علاج مرض وراثي يُلاحظ اعتمادًا على الجنس.[66]

في هذه الحالة، يعتبر التّدخل الذي سيتمّ إجراؤه وفقًا للقانون، حيث سيكون له جودة «التدخل الطبي». لأن الله الذي خلق العلاج لكلّ مرض

[65] هاكيري، *القانون الطبي*، ص 240.
[66] لميامن، ناصر عبد الله، حكم *اختيار الجنين في الشريعة*، 70.

قدّر علاجًا له.[67] كما ذكرنا سابقًا فإن بعض الأمراض مثل الوقاية من مرض وراثيّ ثبت أن علاجها يكون من خلال تحديد جنس الجنين. كما قرر مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في هذا الاتّجاه بقرارها رقم 6 في جلستها التاسعة عشرة المنعقدة في مكة المكرمة عام 2007,[68]

التشخيصات الجينية ذات الأهداف غير العلاجية تحمل العديد من المحظورات. مثلًا نتيجة لتطور تقنيات التلقيح الاصطناعي PGT قد ترغب العائلات في إنجاب أطفال ذوي صفات خاصة باستخدام طريقة التشخيص الوراثي قبل الزرع. أو قد تطلب بعض العائلات طفلًا طويل القامة أو جميلًا أو أكثر ذكاءً. في هذه الحالات، قبل كلّ شيء يتمّ تجاهل المسار الطبيعي للإخصاب، ويشجّع الإخصاب في بيئة المختبر وبالتدخل الطبي. بصرف النظر عن الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ذلك، فإن الأشخاص الذين لديهم فرصة للحمل بشكل طبيعي محكوم عليهم بقبول بعض التدخلات مثل الإجراءات الجراحية الصعبة والعلاجات الهرمونية. من ناحية أخرى، فإن أطفال العائلات التي لديها موارد مالية كافية لبرمجة أجنّة لديها سمات وراثية متفوّقة سيكون لديهم ميزة بيولوجية كبيرة على أطفال العائلات الأخرى. سيؤدي هذا حتمًا إلى تكوين «طبقة فرعية وراثية» و«أرستقراطية وراثية».[69] ومع ذلك، فإن الهدف من اختيار الجنس هو زيادة نوعية حياة الناس، والوقاية من الأمراض من خلال التعرف المبكّر عليها، وتحسينها باستخدام طرق العلاج الفعّالة، بدلًا من إعادة تأهيل الجنس البشري. ومع ذلك، أثناء القيام بذلك، يجب اعتبار حماية التنوّع الجيني للبشر وجميع الكائنات الحيّة وعدم إنشاء نوع واحد من البشر كمبدأ مهم أيضًا.[70]

---

[67] راجع في ذلك *سنن الترمذي* كتاب الطب رقم 2.

[68] انظر قرار المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي في شأن موضوع «اختيار جنس الجنين» http://www.fiqhacademy.org.sa (erişim: 06.12.2012) قرارات المجمع طبعت والكتاب متوافر في السوق.

[69] متين، سيفتاب، *أخلاقيات وقوانين الطب الحيوي*، اثنتا عشرة لوحة مطبوعة، إسطنبول، 2010، ص 236.

[70] أوستون ، كاجاتاي ، «عصر جديد في الطب»، مجلة *Türkiye Klinikleri* السنة: 2000، ج 8، العدد: 2 ، ص 108.

3- لا يجوز إجراء التجارب على الجنين

البحوث والتجارب الطبية هي تطبيق للتجارب التي لم يتمّ تطبيقها من قبل والتي لا تُعرف على وجه اليقين آثارها على جسم الإنسان، لأغراض علاجية أو علمية. في التجارب الطبية يكون الهدف الرئيسي في بعض الأحيان هو الكشف عن هدف علمي، ويتم دفع العلاج إلى الخلفية. لذلك فإن مثل هذه المحاولات التي تهدف إلى استخدام الشخص تعتبر غير قانونية، لأنها تعدّ اعتداء على الحقوق الشخصية. لأنه اعتمادًا على الحق في الحياة، تُعدُّ صحة الإنسان والسلامة الجسدية أيضًا من بين حقوق الفرد، وتتمّ حمايتها بشكل صارم ضدّ أيّ تدخل غير قانوني من قبل الآخرين.[71]

في هذا السياق، فإن أحد الموضوعات المهمة للمناقشة من حيث الأخلاقيات الطبية والقانون هو التدخلات الطبية المختلفة على الجنين، والتي يمكن وصفها بأنها جزء من جسد الوالدين ونواة الطفل الذي سيولد. مع مثل هذه التدخلات، والتي تتم في الغالب للكشف عن الأمراض الوراثية وعلاجها، من الممكن أيضًا تحديد الجنس قبل الحمل في الاتجاه المطلوب. تَمْثُل حقيقة أن عمليات نقل الحيوانات المنوية والأجنة موضوعًا للتجربة مشكلة مهمة من حيث القانون الطبي. ومع ذلك، فإن هذه المشكلة لا تظهر في التجارب على الحيوانات المنوية أو خلايا البويضة وحدها، بل تظهر عندما يتشكّل الجنين من خلال دمج الحيوانات المنوية للرجل مع خلايا بويضة المرأة. قال الله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾.[72] وذُكِرَ أن الحيوان المنوي والبويضة عند الاندماج يصبحان جنينًا، لذلك يتمّ إجراء تجارب على الأجنة عن طريق كائن حي.[73] بالإضافة إلى التجارب فأثناء ممارسات الإخصاب في المختبر –وهي تدخلات طبية- يتم إنشاء أكثر من جنين لزيادة احتمالية الإخصاب، ويمكن فقط لواحد من هذه الكائنات البيولوجية تحقيق النتيجة، وقد يموت الآخرون. ويمكن تحديد جنس

[71] عدلي، خليل، *الموسوعة القانونية في المهنة الطبية*، دار النهضة العربية، القاهرة 1989، ص 77.

[72] سورة الإنسان، 2/76.

[73] أكينجي، شاهين، *مفهوم زرع المواد البيولوجية* (الأعضاء والأنسجة) في القانون التركي الخاص ونتائجها القانونية، يتكين للنشر والتوزيع، أنقرة، 1996م، ص 176.

الجنين من خلال بعض التغييرات الجينية المؤكدة على الجنين، ولكن من وقت لآخر يتلف الجنين أثناء هذه العملية.

رغم أنه من المقبول أن البحث الجنيني ضروري لفهم الأمراض الوراثية وتحديد المسار الطبيعي والعلاج، إلا أن هناك العديد من المشكلات الأخلاقية في هذا الصدد. مثال ذلك: مع التلقيح الاصطناعي PGT من الممكن إعادة إنتاج وفحص الحمض النووي لخلية واحدة من الجنين عن طريق PCR (طريقة تفاعل البلمرة المتسلسل)، واختيار الخلايا السليمة. على الرغم من أن هذا النوع من الأبحاث مفيد للغاية في تشخيص الأمراض الوراثية وعلاجها، إلا أنه يتسبب في تدمير الأجنة لأغراض البحث. «لا ينبغي للعالم أن يؤذي الحياة، يجب حماية الجنين بنفس الطريقة التي يحمي بها الطفل المعوق. من ناحية أخرى، يمكن أن توفر أبحاث الأجنة معلومات قيمة للغاية حول العلاج الجيني والسرطان. لهذا السبب، يعتقد بعض الباحثين، الذين يجادلون بأن مستقبل البشر يعتمد على أبحاث الأجنة والعلاج الجيني، أنه سيكون من الأنسب أخلاقيًا تدمير جنين ما قبل الانغراس بدلاً من موت طفل أو شاب بسبب السرطان.[74]

من أجل إجراء التجارب الطبية على الجنين وفقًا للقانون، يجب أن تكون هناك نسبة معقولة بين النتيجة المرجوّة والمخاطر المحتملة على الأم والأب والجنين الخاضعين للاختبار. القواعد الأساسية مثل «الضرورات تبيح المحظورات»،[75] « دفع المفاسد أولى من جلب المصالح»[76] يمكن أن تؤخذ كأساس في تحديد هذا المعدل. في النهاية، يعتبر نشاط البحث التجريبي مشروعًا إذا كان الهدف ضروريًا علميًا لصالح البشرية وشدة الخطر، وكانت النتيجة بنسبة معقولة.[77]

---

[74] آباق، ممنونة، "المشكلات الأخلاقية المتعلقة بالأمراض الوراثية والتشخيص السابق للولادة"، *مجلة الأخلاقيات الطبية* - القانون - تاريخ عيادات تركيا، 1994، ج 2، ع 3، ص 127-130.

[75] *مجلة الأحكام العدلية* (حازم علي حميت بركي)، منشورات حكمت، إسطنبول، 1982، المادة 21.

[76] المصدر السابق المادة 30.

[77] انظر الشنقيطي، *أحكام الجراحة الطبية*، ص 172-173.

4- ألّا تكون ذات طبيعة تخلّ بالتوازن الطبيعي

قال الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾.[78] فقد أعلن أنه خلق الكون والكائنات فيه بترتيب وقياس معينين. وحذّر الناس من التعدّي على النظام والتوازن الذي حدّده، أي عدم مخالفة السنة. فقال في سورة الرحمن الآية8 ﴿ألا تَطْغَوا في الميزان﴾.

فمن أجل الحفاظ على توازن الطبيعة، يجب أن يكون عدد الأولاد والبنات متساويًا أو قريبًا جدًا من بعضهم البعض. لذلك، قد يؤدي تحديد جنس الأطفال المولودين إلى مشكلات ديموغرافيّة وبيئيّة غير متوقّعة، فضلًا عن الإخلال بالتوازن الحالي في توزيع الجنسين. ففي الدول الآسيوية والشرقية تريد العائلاتُ الذكورَ بشكل عام، والوضع لا يختلف في مجتمعنا. هذا يدلّ على أنّ التوازن في العالم يمكن أن ينقطع لصالح الذكور، وهذا مخالف للسنة الإلهية، فقد ذكر القرآن أن التوازن في التوزيع بين الجنسين حدّده الله، فقد قال الله تعالى في سورة الشورى في الآية 49، و50: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاء يَهَبُ لِمَنْ يَشَاء إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاء الذُّكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَاء عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾.[79]

وقد وصل الاختلال النّاجم عن تحديد الجنس قبل الولادة إلى أبعاد جعلته يتصدّر عناوين الصحف مثل «وطن الفتيات غير المولودات»، فقد قضت سياسة الطفل الواحد في الصين على فرصة الولادة حتى على مجيء الذكور. بعد ذلك، بدأت العائلات الصينية في القضاء على بناتها من خلال بيعهن أو التنازل عنهن للتبنّي أو قتلهنّ أو الإجهاض بعد ولادتهن. نظرًا لأن هذا الوضع أدّى إلى تدهور التوازن بين الأولاد والبنات، فقد تمّ حظر تحديد الجنس من قبل حكومة الولايات المتحدة في الصين اعتبارًا من يناير 1995. لأن العائلات التي حددت جنس الجنين بطريقة التصوير بالموجات فوق الصوتية، لجأت على الفور إلى الإجهاض عندما أدركت أنها ستكون فتاة.[80] من ناحية أخرى، عندما يتعلق الأمر بفشل الأساليب

---

[78] القمر، 49/54.

[79] http://www.diyanet.gov.tr/turkish/dy/KurulDetay.aspx?ID=1162, (الزيارة: 03.11.2012).

[80] *جريدة مليت*، 1994/12/5، ص 22.

المستخدمة في اختيار الجنس، تظهر حالتان سلبيتان: **الأولى**: هي طلب إنهاء الحمل. **الثانية**: هي ولادة طفل غير مرغوب فيه. فضلًا عن ذلك سيكون من الصعب مقاومة طلب الوالدين بإنهاء الحمل، الذين يحاولون أحيانًا تحديد جنس طفلهم مسبقًا عن طريق دفع أسعار باهظة. في جميع هذه الحالات، ستنشأ مشكلات من حيث صحّة الأم وإجهاض الطفل أو ولادة طفل غير مرغوب فيه.[81] في الاستبانة التي أجريت في الهند عام 2001، حيث أكّدت أن ممارسة الإجهاض الانتقائي حسب نوع الجنس هو الغالب، كما أكَّدت أنّ هناك انخفاضًا حادًا في معدل ولادة الإناث في المحافظات الغنية من البلاد.[82]

تكشف المعلومات الطبية المفصلة والمتوفرة اليوم أنّ الجنين يكتسب حيوية وسلامة متميزتين لأنه يلتصق بجدار الرحم، وأنّ تكوينه وخلقه يتم على مراحل، وأن أعضاءه تتشكّل من الأسابيع القليلة الأولى، وحتى نبضات القلب يمكن الشعور بها. لذلك فإن حقوق الجنين تبدأ من لحظة الحمل. حتى وإن كان الجنين في طور التكوين فإنه يتمتّع بأهليّة الناقص.[83] في هذا الصّدد وفي الشريعة الإسلامية، ما لم تكن هناك ضرورة طبية ودينية، يعتبر إجهاض الطفل في الرحم جريمة ويعتبر حرامًا حتى لو تمّ فعل ذلك من قبل الوالدين.[84]

5- لا يجوز وضع الجنين خارج المنطقة المخصّصة له

يمكن النظر إلى اختيار الجنس قبل الحمل على أنه تدخّل في خلق الله أو تغيير في الخِلْقَة. فقانون الله واضح، فقد قال الله تعالى في سورة الشورى في الآية 49، و50: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاء يَهَبُ لِمَنْ يَشَاء إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءَ الذُّكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءَ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾. استنادًا إلى الآيات فالعلماء يذكرون

---

[81] غولبنار، "تحديد الجنس قبل الولادة من حيث الأخلاقيات الطبيّة"، ص 88.

[82] متين، سيفتاب، *أخلاقيات وقوانين الطب الحيوي*، ص 236.

[83] انظر: السرخسي، *أصول السرخسي*، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، 333/2، دار الكتب العلمية، بيروت 1993.

[84] بيلمن، نصوحي، عمر، *قانون الإسلام واستقلاله الفقهي العام*، دار بلمن للصحافة والنشر، إسطنبول، بدون تاريخ، 148/3.

أن التفضيل الجنسي بالكامل تحت تصرف الله.[85] لكن هناك موضوعان رئيسيان يجب لفت الانتباه إليهما في هذه الآيات، أحدهما يتعلق بالإيمان والآخر يتعلق بالأخلاق. يمكن القول إن المقصود من الرسالة التالية هو إيصالها فيما يتعلق بالإيمان: لا ينبغي اعتبار أي كائن أو خلق في الكون خارج سيادة الله تعالى. يجب ألّا نتجاهل أبدًا أن النتائج التي تبدو أنّها نتاج إرادة الإنسان وجهده، بما في ذلك آثار التدخلات الطبية في مسألة إنجاب الطفل وجنسه، والتي لها أهمية كبيرة عند الناس، فهي ليست مستقلة فعليًا عن الإرادة الإلهية، وتحدث في إطار قوانين الله.[86]

في اعتقادنا يختلف تغيير الخلق عن اختيار جنس الجنين. فالأول يتمّ إجراؤه على الإنسان الحي، والثاني يتم إجراؤه على الجنين، والذي لم يكتسب بعد ميزة الكائن الحي. عند تفسير الآية ﴿فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللهِ﴾[87] فإن المفسرين فسّروا العبارة على أنّها «تغيير دين الله» أو «القيام بمحاولات جمالية على جسم الإنسان».[88]

في الآية السادسة من سورة آل عمران قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ هذه الآية تلفت الانتباه إلى سياق التدخل في الخلق. يقول المفسّرون في عبارة «يصور في الأرحام كيف يشاء» أنّ الله هو من يعطي الصفات مثل: الذكورة والأنوثة والجمال والقبح والسواد والبياض والطول والقصر والسعادة والبؤس».[89] في رأينا كلمة «في الأرحام» تمنع جواز اختيار الجنس، لأن اختيار الجنس هو عملية يتمّ إجراؤها فقط قبل حدوث الإخصاب أو وضع الجنين في الرحم. ومع ذلك، فإن الحالة الواردة في الآية تدلّ على الأقل على أن الجنين متّصلٌ بجدار الرحم. لذلك فإنّ أي تدخّل بعد هذه المرحلة يعتبر غير جائز.

كما أن بعض الأحاديث الشريفة دَلَّت على أن اختيار الجنس ليس تدخلًا في التكوين، وذلك كما في رواية أنس رضي الله عنه أن نبيّنا صلى

[85] مصلح بن خالد بن عبد الله، رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين www.almosleh.com, (11.12.2012), s. 15.

[86] كرمان، *طريق القرآن*، ص 652-653.

[87] سورة النساء، 119/4.

[88] راجع: *تفسير الطبري*، 501/6-502، و*تفسير ابن كثير*، 278/3-279.

[89] راجع: *تفسير الطبري*، 186/4.

الله عليه وسلم قال: «مَاءُ الرَّجُلِ أَبْيَضُ، وَمَاءُ الْمَرْأَةِ أَصْفَرُ، فَإِذَا اجْتَمَعَا، فَعَلَا مَنِيُّ الرَّجُلِ مَنِيَّ الْمَرْأَةِ، أَذْكَرَا بِإِذْنِ اللهِ، وَإِذَا عَلَا مَنِيُّ الْمَرْأَةِ مَنِيَّ الرَّجُلِ، آنَثَا بِإِذْنِ اللهِ»[90] يوضّح هذا الحديث أنّ الذكورة والأنوثة مرتبطان بعِدَّةِ أسباب، وما يفعله الطبيب هو إدراك السبب الذي سيحدِّد جنس الجنين المطلوب، لذلك لا يوجد تدخل في التكوين.[91]

سادسًا: التّدابير القانونية لحماية الأجنة في القوانين المعاصرة

إن المشكلات التي نجمت عن الدراسات على الجنين. أَدَّت إلى وضع بعض القوانين المحلية والعالمية. وهذه القوانين تهدف إلى حماية الجنين والحدّ من الأبحاث أو التجارب عليه. وبعدها تمّ اعتماد الإعلان عن «اليوم العالمي للجنين البشري وحقوق الإنسان» بالإجماع في اجتماع عام 1997 لليونسكو. تحت عنوان «البحث في الجينوم البشري»، تمّ التأكيد على أن البحث الجيني لا يمكن أن يكون أكثر قيمة من حقوق الإنسان والحريات الأساسية والكرامة الإنسانية. بعد ذلك تمّ حظر الاستنساخ البشري لأغراض التكاثر، بحجة أنه مخالف لكرامة الإنسان. وعلى هذا نُظِّم البحث الجيني على أن يكون للأغراض التشخيصية والعلاجية.[92]

في القسم الرابع من اتفاقية الاتحاد الأوروبي بشأن الطب الحيوي من فصل «الجينوم البشري» يُنَصُّ على حظر التمييز الجيني وعلى أنه لا يمكن إجراء البحوث الجينية إلا لأغراض الصحة والبحوث الصحية، ولا يمكن إجراء التّدخلات الجينيّة إلا من أجل «أغراض الوقاية والتشخيص والعلاج، وبشرط ألا يكون الغرض منه إجراء تغييرات في الجينوم السليل، وأنه لا يمكن استخدام تقنيات التلقيح الصناعي لاختيار جنس الطفل المراد ولادته، باستثناء الأمراض الوراثية المتعلقة بالجنس.[93]

---

[90] *صحيح مسلم* كتاب الحيض برقم 34.

[91] عباس أحمد محمد «اختيار جنس الجنين وتحديده قبل التخلّق وولادته بين الطب والفقه دراسة فقهية في القضايا الطبية المعاصرة»، دار النفائس، عمان 2001م، 875/2.

[92] الإعلان العالمي بشأن الجينوم البشري وحقوق الإنسان .http://unesdoc.unesco» org/images/0012/001229/ 122990eo.pdf، (تاريخ الوصول: 06,11,2012).

[93] معاهدات مجلس أوروبا الأوروبية رقم ETS رقم: 164 اتفاقية حماية حقوق الإنسان وكرامة الإنسان فيما يتعلق بتطبيق البيولوجيا والطب: اتفاقية حقوق الإنسان والطب الحيوي. http://www.bioethicsanddisability.org/council.htm (تاريخ الوصول: 06.11.2012)

تفرض المادة الثالثة من قانون «حماية الأجنة» الألماني -والذي دخل حيّز التنفيذ قبل اتفاقية الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان والطب الحيوي- عقوبة السجن لمدة تصل إلى عام أو غرامة على الإخصاب عن طريق اختيار كروموسومات خلية البويضة مع نيّة تحديد الجنس، واستثني غرض حماية الطفل من مرض وراثي خطير متعلق بالجنس. وفي الولايات المتحدة، يُسمح بالبحث عن الأجنة فقط في التجارب العلاجية.[94]

في إنجلترا سمح قانون «الإخصاب البشري وعلم الأجنّة» لعام 1990م بتفضيل الجنس لأسباب طبيّة، وحظر التفضيل لأسباب اجتماعية. كما ويُحظر اختيار الجنس ليس فقط عن طريق التدخل على الجنين، ولكن أيضًا عن طريق فصل الحيوانات المنوية.[95]

في تركيا تمّ حظر جميع أنواع الأنشطة العلمية أو العلاجية على الأجنّة وتمّ الحظر عن طريق ÜYTE[96] ويستثنى من ذلك طفل الأنبوب، ففي الفقرة 9 من اللائحة 18 في ÜYTE: «لا يجوز أو لا يسمح إجراء اختيار ونقل الغدد التناسلية و/ أو الأجنة لغرض تحديد جنس الطفل الذي سيولد، إلا في حالة استئصال مرض وراثي خطير متعلق بالجنس». لكن لم يكن لمحاولات إجراء تدخلات لتحديد نوع الجنس لها أساس قانوني. وعلى هذا لا يمكن فرض عقوبة بموجب لائحة ليس لها أساس قانوني، فيمكننا القول إن هذا الحظر ليس له في الواقع عقوبة جزائية، وهو للتخويف فقط. كما نصّ قانون العقوبات التركي في المادتين 99 و100 المصادق عليه في 11/14/ 1983م على التالي: بناءً على لوائح التنفيذ والإشراف المتعلقة بعمليات الإجهاض والعقم وكذلك التجارب المتعلقة باختيار جنس الجنين، فقد تَمَّ قبل عشرة أسابيع إيقاف جميع تلك اللوائح والمواد الصادر حتى إشعار آخر. لأن العائلات التي ترغب في اختيار نوع الجنس ستكون أمام تخصيب طفل من الجنس الذي تريده نتيجة الفحص

---

[94] سين، م. أونورصال، *الأخلاقيات الطبية والمسؤولية الجنائية*، معهد العلوم الاجتماعية بجامعة سلجوق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قونية، 2004م، ص 194-196.

[95] ويلكينسون، ستيفن، التمييز الجنسي، اختيار الجنس والتوازن الأسري.

[96] هي مختصر لاسم اللائحة التنفيذية بشأن الممارسات التي تُجرى على الإنجاب في مراكز العلاج الإنجابي، ونشرت في الجريدة الرسمية بتاريخ 6 مارس، 2010، رقم: 27513.

الجيني، وهي ستعلم جنس الطفل في الأسابيع الأولى من الحمل من خلال اختبارات الجينات. وبناءً على ذلك فإنهم سيعمدون إلى الإجهاض إذا لم يكن الحمل مناسبًا لرغباتهم.

الخاتمة

شجّع الإسلام على الزواج والإنجاب من أجل حماية الجيل واستمراره. كما أنّه من متطلبات الطبيعة البشرية. ومع ذلك فإنّه من وقت لآخر يمارس الناس التمييز باستخدام بعض الأسباب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية كذريعة، ويريدون المزيد من الأطفال الذكور. لقد جلبت تفضيلات الناس القائمة على التمييز بين الجنسين بعض الممارسات التقليدية والخرافات كالتي ذكرناها سابقًا.

فالتطورات الحديثة في علم الطب تكشف عن عدم صحة هذه الأساليب القديمة والتقليدية، لكن هذه التطوّرات تعطي الأمل لأولئك الذين يريدون اختيار الجنس. لأن المرحلة التي وصل إليها الطب اليوم تسمح للأزواج باختيار جنس أطفالهم المولودين قبل الولادة بمساعدة طبية. فالتطورات في هذا المجال توفر فُرَصًا جديدة في تشخيص الأمراض الوراثية وعلاجها، وتتيح للعائلات فرصة إنجاب أطفال أصحاء.

ويمكن اعتبار التشخيص الجيني قبل الزرع (PGD) وفصل الحيوانات المنوية من أكثر الأساليب العلمية استخدامًا في اختيار جنس الطفل، على الرغم من أن هذه الأساليب علمية، إلّا أنّها عندما تَخْرُجُ عن كونها «تدخلًا طبيًا» أثناء الاستخدام، فإنّها تعتبر غير قانونية، ويتمّ تحميل من يطبقها المسؤولية عن أفعالهم. لأنه من الضروري أن تكون الوسائل والطّرق التي يجب استخدامها في تحقيق هدف مشروع شرعية أيضًا. في هذه الحالة، لا يمكن اعتبار اختيار الجنس باستخدام (PGD) وطريقة فصل الحيوانات المنوية قانونيًا إلّا في ظل الشروط التالية:

* وجود ضرورة أو حاجة يمكن النظر إليها: مثل علاج مرض وراثي تمّ تحديد علاجه على أنه يعتمد بشكل قطعي على تفضيل الجنس.

* وجوب مراعاة الاحتياجات الفردية لضرورة طبية. ويجب تقييم كل حالة بشكل منفصل ويجب بيان ما إذا كان يجوز إجراء عملية تحديد الجنين أم لا، ولا يجرى قرار عائلة على عائلة أخرى.

* يجب فصل الحيوانات المنوية قبل الإخصاب واختيار الجنين قبل أن يلتصق الجنين بجدار الرحم.

* عدم وجود دوافع من شأنها أن تسبّب التمييز بين الجنسين من طريق الامتثال لرغبات الوالدين التعسفيّة والضغط الاجتماعي، إذ يجب اتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية لمنع الممارسات التي لا تستند إلى ضرورة طبيّة، ولا يمكن التسامح معها من حيث القيم الأخلاقية.

* عدم وضع الاعتبارات للأسباب العاطفية مثل عدم وجود فتاة أو فتى في الأسرة.

* أن يكون الهدف من اختيار جنس الجنين هو تحسين الحياة، والوقاية من الأمراض، وذلك عن طريق العلاج المبكر باستخدام طرق العلاج الفعالة، بدلًا من إعادة تأهيل الجنس البشري.

* يجب قبول حماية التنوع الجيني للبشر وجميع الكائنات الحية وعدم خلق نوع واحد من البشر كمبدأ مهمٍّ في التدخلات لاختيار الجنس.

* يجب أن يتمّ اختيار الجنس وفقًا لقواعد العلوم الطبية في بيئة مناسبة لهذا الإجراء من قبل أشخاص أكفاء موثوقين وخبراء، مع شرط الحصول على موافقة الوالدين.

بعد هذا يحق للأزواج أن يختاروا جنس أطفالهم كي يتمتع أطفالهم بصحة جيدة سليمة. وبعد إنجاب الطفل عليهم أن يعرفوا أن ذلك فضل من الله، وعليهم تربيتهم بأفضل طريقة ممكنة، بغض النظر عن جنسهم. ولا يجوز التفريق والتفضيل بين الأولاد بناء على جنسهم مطلقًا، فهم يستحقّون القيمة والاحترام ذاتها.

المصادر والمراجع

الآلوسي، محمود شهاب الدين الحسيني، *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم*، دار إحياء التراث العربي بيروت.

السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، *أصول السرخسي*، تحقيق ابن الوفا الأفغاني، دار الكتب العلمية ن بيروت 1993م.

الشنقيطي، محمد بن محمد بن المختار، *أحكام الجراحة الطبية والأثار المترتبة عليها*، مكتبة السعدي 1994م.

الرازي، محمد بن عمر بن الحسن، التفسير الكبير، مفاتيح الغيب دار الكتب العلمية، بيروت 1990م.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، *جامع البيان في تأويل آي القرآن*، تحقيق عبد الله عبد المحسن التركي، دار هجر 2001م .

العيني، بدر الدين، *عمدة القاري شرح صحيح البخاري*، تحقيق عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية بيروت 2001م.

الغزالي، محمد بن محمد، *المستصفى من علم الأصول*، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1324 هـ.

الغزالي، محمد بن محمد، *إحياء علوم الدين*، دار الفكر، بيروت 1989م.

الغامدي، عبد الله بن سليم، *مسؤولية الطبيب المهنية دراسة ومقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين المعاصرة*، دار الأندلس الخضراء، جدة، 2000م.

القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر، *الجامع لأحكام القرآن*، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي مؤسسة الرسالة، بيروت، 2006م.

اللائحة التنفيذية بشأن ممارسات المساعدة على الإنجاب ومراكز العلاج الإنجابي المساعدة (TRA)، *الجريدة الرسمية* بتاريخ 6 مارس 2010 م، رقم: 27513.

النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد، *تفسير النسفي، مدارك التنزيل و حقائق التأويل*، تحقيق إبراهيم محمد رمضان، دار القلم بيروت 1989م.

آباق، ممنونة، "المشكلات الأخلاقية المتعلقة بالأمراض الوراثية والتشخيص السابق للولادة"، *مجلة الأخلاقيات الطبية* - القانون - تاريخ عيادات تركيا ، سنة: 1994م، المجلد: 2 ، العدد: 3 ، ص. 127-130.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد، *فتح الباري بشرح صحيح البخاري*، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين خطيب، دار المعرفة، بيروت.

ابن قيم الجوزية، محمد بن ابي بكر، *زاد المعاد في هدي العباد*، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981م.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، *تفسير القرآن العظيم*، تحقيق محمد سعيد رشاد، مؤسسة قرطبة، القاهرة، 2000م.

ابن كثير، *البداية والنهاية*، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، 1997، 1999م.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، *لسان العرب*، دار المعرفة، القاهرة.

أحمد يمان، «النسخ الجيني في أحكام الشريعة الإسلامية»، *مجلة ديانت الشهرية*، كانون الأول 2000 م، ص. 65-69.

أكينجي، شاهين، *مفهوم زرع المواد البيولوجية* (الأعضاء والأنسجة) في القانون التركي الخاص ونتائجها القانونية، يتكين للنشر والتوزيع، أنقرة، 1996م.

إردمير، أسيغول دميرهان، الحاجة إلى الاستشارة في الأمراض الوراثية ومكانها في الممارسة الطبيّة»، مجلة *Türkiye Klinikleri* لأخلاقيات الطب - القانون - التاريخ ، السنة: 1998م، المجلد: 6 ، العدد: 2 ، ص. 73-82.

أوستون، كاجاتاي، «عصر جديد في الطب»، مجلة *Türkiye Klinikleri* السنة: 2000 م، ج 8، العدد: 2، ص 105-110.

-ويليام ماك دونالد، *تفسير الكتاب المقدس* (سلسلة العهد القديم)، I-V، منشورات يني يسام، إسطنبول، 2004م.

أوزكان كوكنل، شبابنا يبحثون عن هويتها، للنشر دارإسطنبول

Altın Kitaplar، 2001م.

بار، محمد علي، *القرآن وخلق الإنسان في الطب الحديث*، (ترجمة عبد الله أوزتورك)، منشورات مؤسسة تركية ديانت، أنقرة، 2010م.

بارداك أوغلو، علي، «الحياة الجنسية»، *علم الحال*، الأول والثاني، ديفانتاس، إسطنبول، 1999م، II ، 123-142.

بيرقدار، كوكسال، *المسؤولية الجنائية للطبيب عن العلاج*، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، إسطنبول، 1972م.

بيلمان، نصوح، عمر، *قانون الإسلام واستقلاله الفقهي العام*، دار بلمن للصحافة والنشر، إسطنبول، بدون تاريخ.

جريدة ملييت، 5، 12، 1994م، ص 22.

حميد الله، محمد، «الإسرائيليات في العلوم الإسلامية ومصدر الرواية غير الإسلامية»، *مجلة كلية العلوم الإسلامية بجامعة أتاتورك*، (ترجمة إبراهيم كنعان)، سنة: 1977م، العدد: 2، ص. 294-319.

ديميراي، إبرو ويلماز، أوزليم، «مقاومة المضادات الحيوية في هيليكوباكتر بيلوري والطرق الجزيئية المستخدمة في تحديد المقاومة» ، *مجلة علم الأحياء الدقيقة*، سنة: 2005م، العدد: 39 ، ص. 399-408.

راغب الأصفهاني، الحسين بن محمد بن المفضل، *مفردات القرآن الكريم*، دار قهرمان، إسطنبول.

زفكلي، أيدين، «عواقب الاعتداء على الحقوق الشخصية بالتدخلات العلاجية»، *DUHFD* ، 1983 / I، ص 1-37.

عبد الرحمن قصاب أوغلو، «التمييز بين الأطفال في القرآن»، *مجلة كلية أصول الدين بجامعة فيرات*، السنة: 2005م، العدد: 10-1، ص. 75-96.

عباس أحمد محمد «اختيار جنس الجنين وتحديده قبل التخلق وولادته بين الطب والفقه دراسة فقهية في القضايا الطبية المعاصرة»، دار النفائس، عمان م.

عدلي، خليل، *الموسوعة الكونية في المهنة الطيبة*، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989م.

غولبنار، سيلمين وأرده، بيرنا، «تحديد الجنس قبل الولادة من حيث الأخلاقيات الطبية»، مجلة *Türkiye Klinikleri* لأخلاقيات الطب - القانون - التاريخ ، السنة: 1995م، المجلد: 3، العدد: 2 ، ص. 85-89.

فاطمة تانيلي «تقنية التدفق الخلوي واستخدامها في المختبرات السريرية»، *المجلة التركية للكيمياء الحيوية السريرية*، سنة: 2007م، ج 5، العدد: 2، ص 75-82.

سباعي، زهير أحمد الطبيب، *أدبٌ وفقه*، دار الفلك، دمشق، 1993م.

سين، م. أونورصال، *الأخلاقيات الطبية والمسؤولية الجنائية*، معهد العلوم الاجتماعية بجامعة سلجوق ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قونية ، 2004م.

شُبير، محمد عثمان، *موقف الإسلام من أمراض الفيروسات*، دراسة فقهية في القضايا الطبية المعاصرة، دار النفائس، عمان/ 2001م.

قرار مجمع الفقه الإسلامي في رابطة العالم الإسلامي في شأن موضوع: اختيار جنس الجنين http://www.fiqhacademy.org.sa

(تاريخ الوصول: 06.12.2012)

قوناك، ف. زهرة، «الجينات وأخلاقيات علم الأحياء والقانون»، مقالات عن قانون الصحة (العنوان: هيئة تحرير نقابة المحامين في إسطنبول)، منشورات نقابة المحامين في إسطنبول، إسطنبول، 2012م، ص. 55-77.

كايا ، محمود ، *أرسطو وفلسفته في المصادر الإسلامية*، منشورات إيكين، إسطنبول 1983م.

الكتاب المقدس، شركة الكتاب المقدس، إسطنبول، 1997م.

كوجاتورك، أوكان، *معجم المصطلحات الطبية*، مكتبة نوبل للطب، إسطنبول، 2006م.

كهرمان، سمرا، *الاجتماع التشاوري للقضايا الدينية المعاصرة* - 2 ، 16-18 نوفمبر 2007 م ، كيزيلجاهمام - أنقرة ، (النشر السريع. محمد بولوت)، أنقرة، 2009م.

كرمان، خير الدين؛ تجريتشي، مصطفى؛ دونمز وإبراهيم كافي. جوموش، *صدر الدين، طريق القرآن: المعاني والتفسير*، منشورات رئاسة الشؤون الدينية، أنقرة، 2003-2004م.

كرمان، خير الدين، *الاجتماع التشاوري للقضايا الدينية المعاصرة* - 2 ، 16-18 نوفمبر 2007م ، كيزيلجاهمام - أنقرة ، (النشر سريع. محمد بولوت)، أنقرة، 2009م.

متين، سيفتاب، *أخلاقيات وقوانين الطب الحيوي*، اثنتا عشرة لوحة مطبوعة، إسطنبول، 2010م.

مجلة الأحكام العدلية (حازم علي حميت بركي)، منشورات حكمت، إسطنبول، 1982م.

محمد حمدي، *لغة الدين الحق، لغة القرآن*، توزيع عظيم إسطنبول، بدون تاريخ.

محمد بن سعد بن منيع الزهري، *كتاب الطبقات الكبير*، المحقق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي، سنة النشر: 1421 هـ، 2001م، عدد المجلدات: 11، ج 1، ص 111.

مصلح، خالد بن عبد الله، *رؤية الشريعة في تحديد جنس الجنين*.

ميمن، ناصر عبد الله « اختيار جنس الجنين من منظور شرعي» *مجلة المجمع الفقهي الإسلامي* سنة 1427هـ/ 2006م، ج 19، العدد 22، ص 39-88.

هاكري، هاكان، *القانون الطبي*، دار سيشكين للنشر، أنقرة، 2012م.